أ-د/ إبراهيم أبراش [[1]](#footnote-1)\*

دور الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية

(النجاحات والإخفاقات)

بعد أكثر من ربع قرن من المراهنة على عملية تسوية سياسية برعاية أمريكية وبمرجعية دولية ملتبسة ،وبعد وصول المراهنة على الأمم المتحدة للحصول على قرار بالاعتراف بدولة فلسطينية لطريق مسدود ،وبعد انقلاب إدارة ترامب على مرجعيات التسوية وعلى الشرعية الدولية وانحيازها الكامل لجانب إسرائيل … وجهت القيادة الفلسطينية أنظارها مجدداً للبحث عن آلية جديدة تتمثل في الدعوة لمؤتمر دولي للسلام ووسيط دولي جديد مع استمرار المراهنة على الأمم المتحدة .

استمرار القيادة الفلسطينية في المراهنة على الأمم المتحدة ومنظماتها وعلى وسيط جديد للتسوية يطرح تساؤلات عميقة منها : لماذا حدث الانتقال من مراهنة الفلسطينيين واعتمادهم على الذات الوطنية والشرعية التاريخية كما وردت في الميثاق الوطني والتي تقول بتحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر إلى المراهنة على قرارات الأمم المتحدة التي تمنحهم حقا أقل وأرضا أقل ؟وما ملابسات هذا الانتقال ؟وما آلت إليه هذه المراهنة بعد واحد وثلاثين عاما ؟ وما يمكن تحقيقه من الأمم المتحدة ،وما حدود دورها في مقابل دور الدول العظمى التي تشتغل خارج نطاق وحدود والتزامات الأمم المتحدة ؟ ... .

سنعالج كل ذلك من خلال ثلاثة محاور كما يلي :

المحور الأول : من الشرعية التاريخية إلى المراهنة على الأمم المتحدة والشرعية الدولية

المحور الثاني : استمرار المراهنة على الأمم المتحدة لغياب البدائل

المحور الثالث :خلاصات واستنتاجات

**المحور الأول: من الشرعية التاريخية إلى المراهنة على الشرعية الدولية**

بفعل المأزق الذي وصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة والمنصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني ، اضطرت إلى إعادة النظر في المرجعية التي تستند إليها في المطالبة بالحقوق السياسية الفلسطينية .

وهكذا من الشرعية التاريخية والثورية التي تطالب بتحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر وإنهاء وجود دولة إسرائيل ،انتقلت منذ المؤتمر الوطني في الجزائر 1988 إلى المراهنة على الشرعية الدولية وتحديدا قرارات الأمم المتحدة ،وفي مؤتمري مدريد 1991 وأوسلو 1993 ونتيجة رفض واشنطن اعتماد كل قرارات الشرعية الدولية اضطرت المنظمة للتساوق مع عملية التسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 فقط .

وبعد تنكر إسرائيل لما عليها من التزامات بمقتضى عملية أوسلو ودعم إدارة الرئيس الأمريكي ترامب لتل أبيب وتنكرها لكل مرجعيات التسوية ولفكرة حل الدولتين ،عادت المنظمة لتراهن مجددا على الشرعية الدولية وضرورة أخذ الأمم المتحدة لدورها في عملية التسوية وركزت المنظمة في هذا السياق على الحصول على قرار من مجلس الأمن بالاعتراف بفلسطين دولة تحت الاحتلال ،بعد أن نالت في عام 2012 صفة دولة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لم يكن قبول قيادة منظمة التحرير بقرارات منظمة الأمم المتحدة كمرجعية لحل الصراع يعني إزالة كل الحواجز التي تحول بين الفلسطينيين وتحقيق أهدافهم في دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع عاصمتها القدس .فقد وجد الفلسطينيون أنفسهم يخوضون معركة لا تقل شراسة عن المعارك العسكرية لتحديد مفهوم الشرعية الدولية وأي من قرارات الأمم المتحدة يُعتمد من بين عشرات القرارات ،والأخطر من ذلك أن الفلسطينيين وجدوا رفضاً إسرائيلياً وأمريكياً ،مازال إلى اليوم ، للتعامل مع القضية الفلسطينية اعتماداً على قرارات الشرعية الدولية أو كقضية دولية ،بل ينظرون لها كمشكلة إسرائيلية داخلية تُحَل من خلال مفاوضات ثنائية بين الطرفين ،وحتى بدون تفاوض مع الفلسطينيين كما صرح مؤخرا مهندسا (صفقة القرن) كوشنير وغرينبلات .

شكّل قبول منظمة التحرير بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة ًتحولاً استراتيجياً في مسيرة الثورة الفلسطينية ،وتجاوزاً واضحاً للميثاق الوطني وللكثير من الثوابت الفلسطينية على الرغم من الغموض الذي شاب قرارات المجلس الوطني في دورة الجزائر 1988 وتصريحات قادة المقاومة فيما يخص علاقة الحقوق التاريخية بالحقوق المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية .

يبدو أن التحولات الدولية التي كانت تلوح في الأفق والضغوط العربية والدولية المكثفة على المنظمة ، والخوف من استخدام الرفض الفلسطيني لقرارات الشرعية الدولية للقول أن الفلسطينيين لا يريدون السلام وما زالوا يهدفون إلى القضاء على إسرائيل أيضا صعوبة الوضع الفلسطيني بعد الخروج من لبنان 1983 وتفاعلات الانتفاضة الأولى 1987 ،كل ذلك كان من مسرعات هذا التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة .

كانت حالة الارتباك والتردد جلية عند القيادة الفلسطينية وهي تخطو نحو الشرعية الدولية وتعتمد قرارات الامم المتحدة ذات الشأن ، وهذا ما يتضح مثلا فيما قاله صلاح خلف – أبو اياد – أحد أهم قيادات منظمة التحرير في سياق الدفاع عن قرار القبول بقرارات الشرعية الدولية كمرجعية للحقوق الفلسطينية يقول : "إن التصريح السياسي الصادر عن المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر يشكل جواباً على سلسلة المشاكل التي يثيرها في وجهنا الأميركيون والإسرائيليون ،وتتخذها كذلك بعض الدول الأوروبية كذريعة لعدم التقدم أكثر إلى الأمام في علاقاتهم معنا..." وبعد أن يبين أبو إياد خطأ القادة السابقين للحركة الوطنية الفلسطينية لرفضهم الشرعية الدولية ،يدافع عن الموقف الجديد للمنظمة بقوله : "إن الشرعية الدولية توفر حقاً يمكن استخدامه عندما تدعو الحاجة إليه ،وهذا ما فعله المجلس الوطني في نوفمبر 1988 حيث تم اعتماد مقررات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ 1947 إلى يومنا هذا " ،بل يعتبر أبو إياد أن مقررات الجزائر في منزلة آلية لبرنامج المنظمة المرحلي الذي تم إقراره سنة 1974 : "قرارات المجلس الوطني ،في مستوى معين ،جاءت تطويراً في الموقف الفلسطيني الذي أقر البرنامج المرحلي منذ أربعة عشر عاماً ،لقد بقي هذا البرنامج طيلة السنوات الماضية دون تطوير ودون آلية فجاءت هذه الدورة لتدفع به الحياة ولتنظم له آلية للتحرك ، حيث اعترفت لأول مرة بالشرعية الدولية مجسدة بقرارات محددة ،فاستندت في إعلان الاستقلال إلى الشرعية الدولية وبالتحديد إلى قرار 181 ،كما استندت في البيان السياسي لكل ما يطلبه المجتمع الدولي ً أساسا لانعقاد المؤتمر الدولي وهما القراران 242 و 338 " .

أيضا عكست تصريحات قوى اليسار الفلسطيني - قوى الرفض آنذاك - حالة الإرباك والإحراج بسبب تبنيها قرارات الأمم المتحدة ، إذ حاولت هذه القوى تبرير هذا التوجه كمناورة تارة وكنوع من الواقعية السياسية تارة أُخرى . وكانت هذه القوى حائرة بين ما تدركه من أن تحولات عميقة دولية وعربية تجعل استراتيجية التحرير الكامل مستحيلة في المدى المنظور وبين ارتهانها بخطابها الثوري التقليدي وبقواعدها الشعبية .

كان موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خير معبّر عن ذلك. فبالرغم من موافقة جورج حبش الأمين العام للجبهة على مقررات الجزائر إلا أنه يرى أن ذلك لا يعني التخلي عن الهدف الاستراتيجي ،وأن القبول بإعلان الدولة الذي يتضمن الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية : "يشكل استجابة لشعار انتفاضة شعبنا في الضفة والقطاع وجواباً على سؤال :لمن هذه الأرض؟بعد إعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية... فهو يوقف الهجمة الصهيونية الاستيطانية ويحد منها ويقيم لشعب فلسطين دولة هدفها حشد كافة الإمكانيات لمواصلة النضال كخطوة تكتيكية هدفها الوصول في نهاية الأمر إلى أهدافنا الإستراتيجية "! ويواصل جورج حبش تحليله موضحاً أنه يمكن توظيف الشرعية الدولية في خدمة الشرعية التاريخية : "إنه في الوقت الحاضر هناك شبه إجماع دولي على ضرورة أخذ الحق الفلسطيني بعين الاعتبار مع إدراكنا بأن الحق الفلسطيني وفق الشرعية الدولية لا يتطابق مع حقنا التاريخي والطبيعي في أرضنا ،لكنه يشكل خطوة في مصلحتنا ومن الضروري أن نستثمرها ونستفيد منها ،بعد ذلك سيتضح أمام العالم وأمام الرأي العام الدولي بشقيه الرسمي والشعبي أن العدو الصهيوني لا يمكن أن يعطينا حقنا الذي اعترفت به الشرعية الدولية ،وهذا ما سيمكننا من متابعة معركتنا مستندين إلى الشرعية الدولية والرأي العام الدولي الرسمي والشعبي." مع ذلك لا يستبعد جورج حبش إمكان قيام دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين اعتماداً على الشرعية الدولية ،دولة تخرج القضية الفلسطينية من المأزق الذي تعيش فيه ،ويتساءل :"لماذا لا نستفيد من هذه الشرعية الدولية ومن الرأي العام الدولي والأممي لنحل ولو جزءاً من معضلات القضية الفلسطينية ،وحتى نتمكن من متابعة النضال واستخلاص كامل حقوقنا الفلسطينية والعربية في أرضنا الفلسطينية والعربية " .

لم يختلف موقف الجبهة الديمقراطية كثيراً عن موقف الجبهة الشعبية حيث صوتت الجبهة لمصلحة البيان السياسي للمنظمة الذي يعترف بقرارات الأمم المتحدة .ويرى نايف حواتمة أن الضرورات العملية والضغوط العربية والدولية كانت وراء الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة ، وهو يؤكد أن الجبهة الديمقراطية وبقية الفصائل ترفض الاعتراف بالقرارين 242 و338 أساساً وحيداً لحل القضية ،وأن الاعتراف بهما جاء كضرورة لعقد المؤتمر الدولي : "إن القرار بكل عناصره لم يكن خياراً فلسطينياً محضاً بل وليد الجمع بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي والبلدان العربية التي ارتضت قراري مجلس الأمن 242 و 338 أساساً للمؤتمر الدولي..." ويستطرد قائلاً : "لهذا جاء قرار المجلس الوطني ليؤكد أن هذين القرارين وحدهما لا يشكلان أساساً سياسياً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط لأنهما يقومان على قاعدة الأرض مقابل السلام بين الدول العربية وإسرائيل ولا يضمنان أية حلول لحقوق شعبنا الوطنية المستقلة والقائمة بذاتها ،ولذا جاء قرار المجلس الوطني حول المؤتمر الدولي رزمة تجمع بين حقوقنا الوطنية وإرادة المجتمع الدولي ."

في مقابل هذه المواقف المؤيدة لاعتماد الشرعية الدولية ولو بتحفظ ، كان موقف الرفض لهذا التوجه ، سواء من طرف المنظمات التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها، مثل الجبهة الشعبية - القيادة العامة ،ومنظمة الصاعقة ، أو من طرف حركة المقاومة الإسلامية الوليدة. فقد اعتبرت منظمة الصاعقة "أن كل هذه التنازلات التي قدمتها القيادة اليمينية في منظمة التحرير لن تسفر عن أية نتائج إيجابية بل سوف تجعل الأعداء الصهاينة والأميركان يدفعون المنظمة إلى المزيد من التنازلات كإلغاء ميثاق المنظمة والتنازلات عن حق العودة و تقرير المصير ."

كان موقف حركة حماس الأكثر معارضة للاعتراف بقرارات الشرعية الدولية لأن ميثاقها يعتبر أن: “فلسطين وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يجوز التفريط بها أو بجزء منها..." ومن هنا رفضت حركة حماس قرارات المجلس الوطني في الجزائر.

**المحور الثاني: استمرار المراهنة على الأمم المتحدة لغياب البدائل**

بالرغم مما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدات إنسانية للدول الفقيرة وتشكيلها منبرا لتطرح الدول والشعوب مشاكلها وتوصيلها للرأي العام العالمي ،وبالرغم من المحاولات الكثيرة والجادة من دول العالم المحبة للسلام والملتزمة بالشرعية الدولية لجعل الشرعية الدولية أكثر انصافا وحيادية ،فإن ما جرى في الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية منذ 1947 لا يخرج عن سياق لعبة الأمم و سياق السياسة الواقعية للولايات المتحدة وللغرب عموما ،التي تقوم على المصالح وليس على مبادئ الحق والعدل ، حيث قوة التأثير في المنظمات الدولية تحوزها الدول التي تفهم أن لعبة الأمم اليوم تقوم على المال والمصالح . لذا فإن ما يجري داخل أروقة الأمم المتحدة ما هو إلا انعكاس لما يجري خارجها من صراعات ومصالح وتوازنات دولية واستمرار الدول الكبرى ،الأكثر تأثيرا وقدرة ،على توجيه الشرعية الدولية وتوجيه مخرجاتها بما يخدم مصالحها أو على الأقل بما لا يتعارض معها جذريا .

ومن جهة أخرى فإن قرارات الشرعية الدولية لا تخلق لوحدها حقوقاً سياسية للشعوب ولا تطبَق من تلقاء ذاتها ،بل هي كاشفة لحقوق يتمسك بها أصحابها ويناضلون من أجلها ،وصيرورة قرارات دولية واقعاً على الأرض يعتمد على موازين القوى ،فالواقع لا تغيره الخطابات والشعارات بل الممارسة المدعومة بالقوة والقدرة .وعلينا أن نُذكِر بأن عمر قرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين يزيد عن اثنين وسبعين عاما وإلى الآن بدون تنفيذ ،كما أنه منذ 1947 حتى اليوم لم يصدر عن الأمم المتحدة ولو قرار واحد ملزم بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي .

دون تجاهل الأمم المتحدة كمنبر دولي لإيصال المظلومية والرواية الفلسطينية لدول العالم وفضح الممارسات الإسرائيلية واستمرار التأكيد على الحق الفلسطيني في حدود ما تقره الشرعية الدولية ومع تقدير موقف مجلس حقوق الإنسان المنافح عن الحق الفلسطيني إلا أنه يجب عدم المبالغة في المراهنة عليها ،لا على مجلس الأمن ولا على الجمعية العامة ولا المنظمات المتخصصة ولا حتى على محكمة الجنايات الدولية التي حتى اليوم لم تفتح جديا أي من الملفات التي تم احالتها لها ،وإذا استمر الفلسطينيون بالمراهنة على الأمم المتحدة فقط دون البحث عن أوراق قوة وتأثير أخرى فلن يحصدوا إلا مزيداً من القرارات التي ستبقى حبراً على ورق أو انتصارات دبلوماسية وهمية ،فيما سياسة الأمر الواقع المتعارضة مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية والتي تفرضها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لا تترك للفلسطينيين إلا أرضاً أقل وحقاً أقل .

هذا الموقف العاجز لدرجة التواطؤ يجعلنا نستحضر تاريخ الأمم المتحدة في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1947 إلى اليوم ، حيث وبالرغم من صدور عشرات القرارات سواء الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو غيرها من المنظمات والوكالات الدولية فإن أي من هذه القرارات لم تجد طريقها للتنفيذ ، حتى عندما اعترفت منظمة اليونسكو بالدولة الفلسطينية وأصدرت قرارات منصفة للحق الفلسطيني ،تم مقاطعتها من طرف واشنطن وتل أبيب وتحولت قراراتها لمجرد نصوص على ورق ، بل وكأنه رد على قرارات اليونسكو بشأن القدس قام الرئيس الأمريكي ترامب بالتوقيع على قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتم بالفعل تنفيذ هذا القرار في ذكرى النكبة مما مثل استفزازاً صارخاً ليس فقط للفلسطينيين والمسلمين والعرب بل للأمم المتحدة التي جعلت للقدس وضعاً خاصاً في قرار التقسيم لعام 1947 وقرارات دولية لاحقة اعتبرت القدس الشرقية أراضي محتلة يتم النظر بشأنها في مفاوضات الحل النهائي .

في اعتقادنا أن توجه القيادة الفلسطينية نحو الأمم المتحدة ومنظماتها ليس بسبب يقين بأن الأمم المتحدة ستقدم للفلسطينيين دولة مستقلة على طبق من فضة ،بل لغياب البدائل التي يمكنها أن تسند الشعب الفلسطيني في مواجهة التغول الإسرائيلي والانحياز الأمريكي ،أيضا لتعويض التقصير في المواقف العربية والإسلامية.

يبدو أن المراهنين على الأمم المتحدة ينسون أو يتناسون أن الشرعية الدولية محصلة لموازين القوى ،والعرب والمسلمون ليسوا من القوى التي يُحسب حسابها في هذه الموازين ،وأن عصبة الأمم هي التي تبنت وعد بلفور ،وأن الأمم المتحدة هي التي أسست إسرائيل بداية ،وأن كل ما صدر عن الأمم المتحدة منذ 1947 حتى الآن فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي هي قرارات غير ملزمة كما سبق ذكره .

من المهم التواجد في المنظمات الدولية ومراكمة قرارات لتستمر القضية محل اهتمام العالم ، ولكن المراهنة على الأمم المتحدة وحدها لن يكون إلا هروبا من الاستحقاق الوطني ومحاولة لكسب الوقت في انتظار المجهول .

المشكلة لا تكمن فقط في القرارات بحد ذاتها ، لأنها قرارات جاءت حصيلة توازنات دولية داخل الأمم المتحدة في فترة محددة من تاريخ النظام الدولي ،ولا يمكننا أن ننتظر من المنتدى الدولي الذي تحكمه الدول الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن يُقر بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وللعرب كما يراها العرب . المشكلة تكمن أيضاً في أسلوب تعامل منظمة التحرير والدول العربية مع الشرعية الدولية ،حيث لم يفصلوا بين ما هو سياسي وما هو قانوني دولي ، بين الخطاب الموجه إلى العالم والخطاب الموجه إلى الجماهير لإثارة حماسها أو للتغرير بها ،بل إن البعض تعامل ،وما زال يتعامل ،مع الأمم المتحدة كأنها دار ندوتنا أو أحد دواويننا ، يدعونها متى يريدون ويتجاهلونها متى يريدون .

**المحور الثالث :خلاصات واستنتاجات**

دون التقليل من أهمية الدبلوماسية الدولية وضرورة التواجد في المحافل الدولية ،ودون تغافل لأهمية رفع راية السلام والمطالبة بتسوية سياسية عادلة ، إلا أنه يجب التوقف والتفكير بالنقاط التالية :

1. إن للعمل الدبلوماسي والشرعية الدولية حدوداً لا تتجاوزانها، وفي سياق كل حركات التحرر العالمي كان العمل الدبلوماسي والدعم الدولي عاملاً مساعداً وليس مقرراً في نيل الحرية والاستقرار. العامل المُقرِر في نيل الحرية والاستقلال هو مقاومة الشعوب للاحتلال لدرجة يشعر هذا الأخير بأن احتلاله مُكلف وأن خسائره أكثر بكثير مما قد يجنيه من احتلاله ، بالإضافة إلى ما  يترتب عن حالة التصادم بين الشعب الخاضع للاحتلال ودولة الاحتلال من تهديد للاستقرار والسلام العالمي ولمصالح الدول الكبرى الأمر الذي يدفعها للتدخل لحل الصراع .
2. القضية الفلسطينية قضية دولية أو مدولة منذ 1947 عندما صدر قرار التقسيم بل قبل ذلك مع صك الانتداب على فلسطين في عهد عصبة الأمم ،وكانت اللحظة الفارقة والمتميزة لحضور فلسطين كقضية سياسية على أجندة الأمم المتحدة عندما استقبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس أبو عمار عام 1974 ،استقبلته بصفته رئيس منظمة سياسية تمثل حركة تحرر وطني وليس بأي صفة أخرى ، وما ترتب على ذلك من اعتراف بمنظمة التحرير كعضو مراقب ، بعدها صدرت عشرات القرارات الدولية التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه وحول الاستيطان والقدس والاستيطان والعدوان على غزة وحول الدولة الفلسطينية الخ .
3. علينا التذكير بأن قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 181 أعطى اليهود دولة على 50% وللعرب الفلسطينيين 45% من مساحة فلسطين  أي أكثر مما يمنحنا القرار الذي صدر عام 2012 من نفس جهة إصدار القرار الأول وأكثر مما تطالب به القيادة الفلسطينية اليوم وهو دولة تحت الاحتلال على مساحة 22 % .
4. تراجُع البعد الدولي للقضية واستبعاد الشرعية الدولية بدأ مع اتفاقية أوسلو وبموافقة فلسطينية عندما قَبِلت منظمة التحرير المفاوضات السرية وتوقيع اتفاقية أوسلو ولواحقها ، ولم تكن هذه الاتفاقيات اتفاقيات دولية بل اتفاقيات ثنائية يحكمها مبدأ (العقد شريعة المتعاقدين) .
5. علينا التذكير بأنه وطوال تاريخ الأمم المتحدة لم تنجح هذه الأخيرة في حل أي من الصراعات والمشاكل الدولية وحتى الآن فإنها فشلت في حل الصراعات الدائرة في ليبيا وسوريا واليمن والعراق وصراعات منطقة البلقان وأزمة كوريا الشمالية الخ ،كما أنها لم تستطع وقف العدوان الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية ،وكل ما صدر عنها منذ 1947 كانت قرارات غير ملزمة ، فكيف ننتظر منها اليوم أن تحل الصراع الفلسطيني مع إسرائيل المدعومة أمريكياً.
6. المبالغة في تظهير النخب السياسية للمنجزات الدبلوماسية قد يؤدي لتجاهل ما يجري على أرض الواقع من فشل للنظام السياسي سواء في مواجهة الاستيطان والعدوان أو الفشل في إنهاء الانقسام .
7. تضخيم النخب السياسية للانجازات الدبلوماسية هدفه تضخيم وتعظيم الأشخاص القائمين على الدبلوماسية والإيحاء بأن هذه المنجزات منجزاتهم متناسين أن التأييد الدولي لفلسطين كان أكبر وأعظم بكثير مما هو متواجد الآن وأن هذا التأييد يأتي بالأساس تعاطفا ودعما للشعب الفلسطيني ومعاناته في قطاع غزة والضفة واستنكارا للإرهاب والعدوان الإسرائيلي المتواصل عسكرياً في قطاع غزة وفي الضفة من خلال الاستيطان والتهويد ،و بالتالي الفضل يعود للشعب وليس للنخب السياسية .
8. خطاب الأخلاق والشرعية الدولية لوحده لا يمكنه مواجهة السياسة الواقعية التي تنتهجها إسرائيل وكل العالم ،حتى الدول المتعاطفة مع عدالة القضية الفلسطينية قد يردوا علينا بخطاب أخلاقي وبالتمسك بالشرعية الدولية ولكنهم في النهاية سينحازون لمصالحهم وسيتعاطون مع موازين القوى القائمة ،كما جري في ورشة المنامة وفي التقارب بين إسرائيل وكثير من الدول التي كانت حليفة للشعب الفلسطيني .
9. الأمم المتحدة ليست نظاماً ديمقراطياً يقوم على حكم الأغلبية وخضوع الأقلية بل مؤسسة أو نظام قائم على توازن القوى والمصالح وسيطرة الدول العظمى من خلال احتكارها لحق الفيتو ، لذا فإن اعتراف غالبية دول العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية لن يتحول لواقع أو أمر ملزم تلقائيا حسب المنطق الديمقراطي .
10. يجب التذكير بأن الأمم المتحدة كانت جزءاً من الرباعية الدولية التي ترعى عملية التسوية منذ 2002 ،ومع ذلك لم تفعل شيئاً وتركت لواشنطن التحكم في مسار المفاوضات والتسوية .

**الخاتمة**

لا يعني مما سبق تجاهل الشرعية الدولية والأمم المتحدة فإن فعل الفلسطينيون ذلك فالشرعية الدولية لن تتركهم حيث ستقوم إسرائيل وواشنطن بتوظيفهما في غير مصالحنا كما أن في الشرعية الدولية ما يلامس حقوق الشعب الفلسطيني ويحميه كما ترفض الأمم المتحدة مبدأ الاحتلال الإسرائيلي ،لكن لا نريد أن ننتقل من وهم إلى آخر أو أن يصبح التوجه للأمم المتحدة هروباً من الواقع واستمرار المراهنة على الخارج في تجاهل لوضعنا الداخلي وما هو مطلوب وطنياً لمواجهة الاحتلال .
المطلوب من الفلسطينيين اليوم التوافق على استراتيجية وطنية متعددة المسارات ،إستراتيجية تتضمن إعادة تعريف البعد القومي وتصويبه ،وإعادة تعريف البعد الديني وتصويبه ،وإعادة النظر في المراهنة على الشرعية الدولية وفي أسلوب تعاملنا معها ،وفوق كل ذلك إعادة بناء البيت الفلسطيني من خلال إنهاء الانقسام وانجاز الوحدة الوطنية والتوافق على استراتيجية مقاومة شعبية تأخذ بعين الاعتبار وجود 12 مليون فلسطيني في الوطن والشتات يجب أن يشاركوا في هذه المقاومة حسب خصوصية كل ساحة .

1. \* - أكاديمي، أستاذ علوم سياسية -جامعة الأزهر -فلسطين. [↑](#footnote-ref-1)